

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## «التجارة» تلغي 3500 ترخيص لمؤسسات فردية

قالت مصادر لـ «الأنباء» إن وزارة التجارة ممثلة في إدارة التراخيص التجارية ألغت 3500 ترخيص تجاري لمؤسسات فردية لم يقم أصحابها بتجديدها بعد انتهائها. وأضافت أن الـ 3500 ترخيص منها 2900 ترخيص تجاري لم تجدد خلال العام 2012، وأن الـ 600 ترخيص الأخرى انتهت خلال الثلث الأول من 2013 وقد مضى عليها عام من دون تجديد، وذلك تطبيقاً للمادة 11 من قانون التراخيص التجارية الجديد. وأشار القانون إلى إلغاء الترخيص في 9 حالات من بينها «إذا لم يتم تجديد الترخيص خلال سنة من تاريخ انتهائه».

• عاطف رمضان

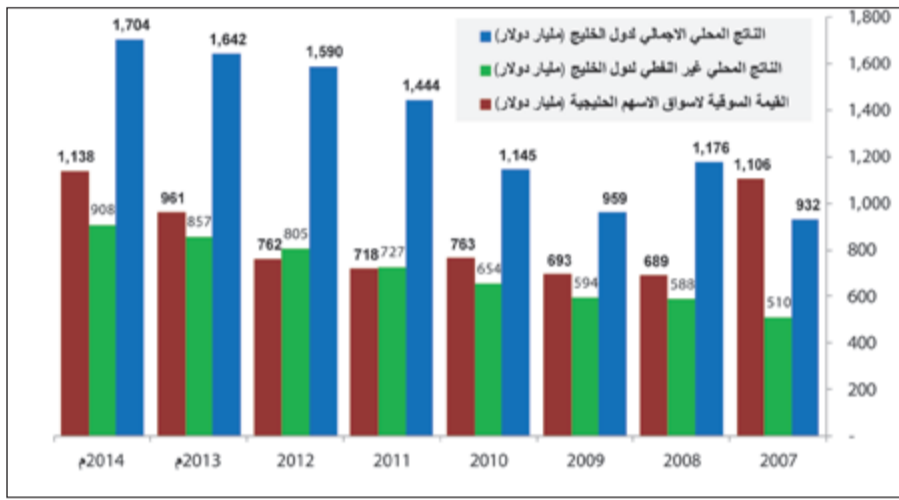
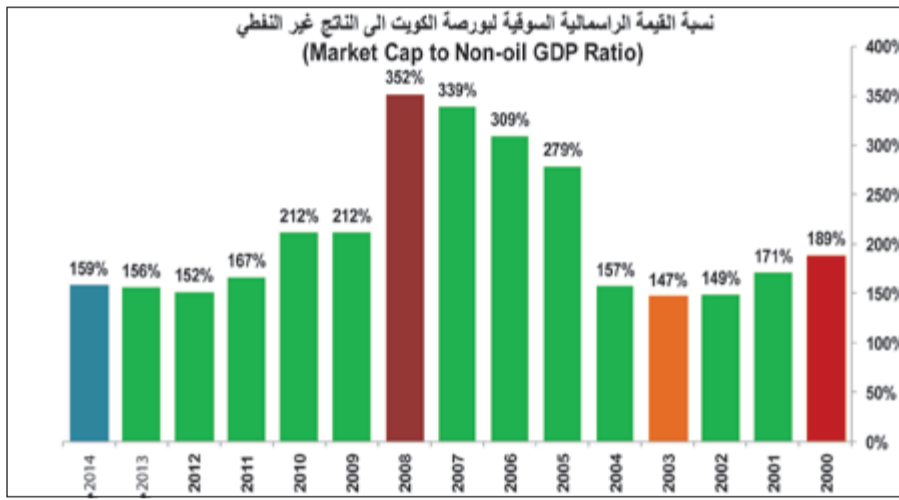
تداول حالياً عند نسبة مقبولة بلغت 106٪. و2007 شهد تسجيل أعلى نسبة بـ 162٪. وسبقها 2005 بـ 134٪ و2006 بـ 136٪.

# 106٪ نسبة القيمة السوقية للبورصة إلى الناتج المحلي الإجمالي آخر 4 سنوات

للبورصة حيث كان مؤشراً إلى أن التصحيح قادم. وبعدها حدث انهيار البورصة في العام 2008 حين هبطت النسبة إلى 143٪ واستمرت الأزمة حتى العام 2009 حين انخفضت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 108٪ وبعدها إلى 98٪ نهاية 2010.

أما ما يهتما اليوم فهي النسب الحالية حيث استقرت النسبة عند معدل مقبول بلغ 61٪ خلال السنوات الأربع (2011 - 2014)، وهذا ما يعكس الأداء المتواضع للبورصة على عكس نظيراتها الخليجية التي عادت إلى تسجيل أرقام قياسية وعوضت جزءاً كبيراً من خسائرها السابقة. من هنا نستطيع القول أن التقييم الحالي للبورصة الكويتية على أساس القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير مبالغ فيه ومن المتوقع أن يشهد السوق ارتفاعات في السنوات المقبلة مدفوعاً بالآداء المالي الجيد للشركات المدرجة وتنظيم البورصة وعوامل تتعلق بأداء الاقتصاد ومدى انعكاسه على قطاع الأعمال.

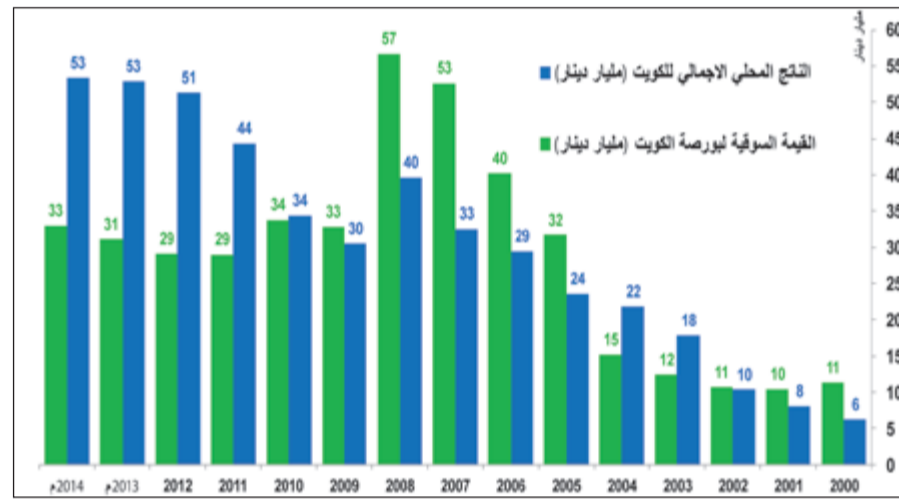
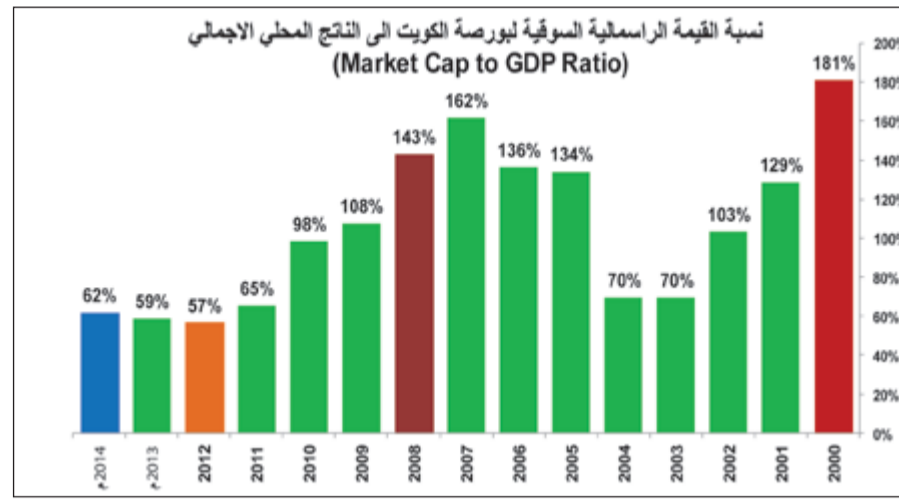
وبما أن للكويت بقاكي الدول الخليجية وضعها الخاص بالنسبة لهيكل الاقتصاد الذي يشكّل القطاع النفطي فيه ما يزيد على نصف الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن مقارنة القيمة السوقية لبورصة الكويت إلى الناتج غير النفطي يعتبر أكثر دقة في تقييم البورصة من المقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الذي يطغى عليه القطاع النفطي. وفي تحليل لتلك الأرقام، يتبين أن نسبة القيمة السوقية لبورصة الكويت إلى الناتج غير النفطي كانت أعلى مستوياتها خلال الفترة 2005 - 2008 حين ارتفعت تدريجياً من 279٪ في 2005 إلى أعلى مستواها نهاية عام 2008 عند 352٪ حين كانت مؤشرات التقييم مبالغ فيها. ولكن بعد الانخفاضات المتتالية في البورصة منذ عام 2008 تحسنت النسبة تدريجياً لتصل إلى نحو 160٪ وهي تتبع معالانها التاريخية قبل 2005.



نسب نمو مستدامة بالتزامن مع استقرار في أداء الأسهم. وفي العام 2007 الذي سبق أزمة البورصة في العام 2008 فقد بلغت نسبة القيمة السوقية لبورصة الكويت إلى الناتج المحلي الإجمالي 162٪. وهذا أعلى مستوياتها خلال فترة الـ 15 عاماً وسبقها عامي 2005 و2006 بنسبة 134٪ و136٪ على التوالي حين كان السوق يسجل في تلك الفترة (2005 - 2007) ارتفاعات قياسية وكانت أسعار الأسهم مبالغ فيها قياساً لإدائها المالي الحقيقي. وتحققت هذه النسب المبالغ فيها على الرغم من النمو المحوظ في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة ولولا ذلك لكانت نسبة القيمة السوقية لبورصة الكويت إلى الناتج المحلي الإجمالي تخبطت حاجز الـ 200٪، وهذا دليل واضح على المغالاة في مؤشرات التقييم

في أسعار الأسهم، انخفضت نسبة القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 59٪ في 2008 وتراوحت بعدها ما بين 72٪ في 2009 و48٪ في 2012. وكان للارتفاع المحوظ في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج من 932 مليار دولار في 2007 إلى 1,6 تريليون دولار لكل من 2012 و2013 في احتواء تلك النسبة. الجدير بالذكر أن هناك عوامل عديدة تساهم في أداء الأسواق المالية تتعلق بالأداء المالي للشركات والسياسات والتشريعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي وغيرها.

بورصة الكويت ونسبة قيمتها السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تحليل لنسبة القيمة السوقية لبورصة الكويت إلى الناتج المحلي الإجمالي



الإجمالي البالغ 16 تريليون دولار نحو 115٪ بينما بلغت النسبة نحو 183٪ في 2000 قبل الأزمة التي نتجت عن فقاعة شركات الإنترنت، أما في 2007 قبل أزمة الرهون العقارية فقد بلغت النسبة 135٪ حيث كانت أسواق الأسهم حينها تتداول عند مضاعفات تقسيم مبالغ فيها، وتلتها في 2009 نقطة الشراء في شهر مارس من العام نفسه حين بلغت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 73٪. ووفق النسبة الحالية التي تبلغ 115٪ فإنه من المتوقع حدوث تصحيح في أسواق الأسهم الأميركية بعد ارتفاعات القياسية في مؤشرات الأسواق. تاريخياً، فقد كان هناك مصادفة توشّر إلى أن كل تصحيح كبير أو أزمة تضرب أسواق الأسهم يسبقها نسبة مرتفعة تنحط إلى 100٪ للقيمة السوقية لأسواق الأسهم مقارنة مع حجم الاقتصاد.

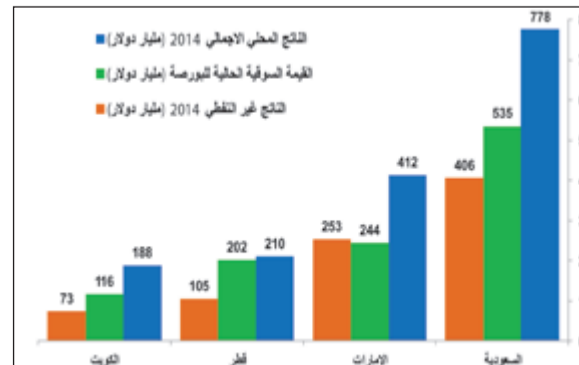
إلى متى الارتفاعات في أسواق الأسهم الخليجية؟ نستطيع القول إن نتائج الأزمة المالية أصبحت وراء أسواق الأسهم الخليجية واقتصاداتها، حيث الارتفاعات المتتالية منذ 2012 وسجلت معظمها باستثناء بورصة الكويت ارتفاعات ملحوظة في قيمتها السوقية وحرارة التداول، حيث يعتبر سوق دبي المالي أكبر الرايحين منذ 2012 حيث ارتفع بنسبة 305٪ عن أدنى مستوى سجله المؤشر في 2008 مدفوعاً بارتفاعات متتالية بنسبة 19٪ و105٪ و58٪ في 2012 و2013 ومنذ بداية 2014 على التوالي. وكذلك حققت الأسواق الخليجية الأخرى ارتفاعات قوية، فقد حققت بورصة قطر أرقاماً قياسية جديدة في أداء مؤشرها وتخبط قيمتها السوقية حاجز الـ 200

1,14 تريليون دولار القيمة السوقية للمجموعة الخليجية في 7 مايو 2014 بارتفاع 600 مليار دولار عن مستواها نهاية 2007

نسبة القيمة السوقية لأسواق الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر نسبة القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات التي يعتمد عليها بعض المستثمرين لقياس وتقييم أداء أسواق الأسهم وبناء توقعات عن مدى احتمال حدوث تصحيح أو انتعاش في الأسواق المالية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت النسبة أعلى من مستوى 100٪ فهذا يعني أن تقييم سوق الأسهم مبالغ فيه ويدعو إلى الاعتقاد بأن التصحيح أو الهبوط الحاد في أسعار الأسهم قد يحصل بعدها تراجع إذا تراوحت النسبة بين 50٪ و80٪، فهذا قد يدل على وجود الفرص المناسبة لشراء الأسهم وندخول الاستثمارات إلى الأسواق. فمن الطبيعي والمنطقي أن يكون هناك علاقة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي من جهة وأرباح الشركات من جهة أخرى، وبالتالي مضاعفات التقييم والنتيجة هي ما جذب المزيد من رؤوس الأموال إلى الأسواق أو عدهم.

ففي الولايات المتحدة تبلغ حالياً نسبة القيمة السوقية لأسواق الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي 167٪ نسبة القيمة السوقية للمجموعة الخليجية في 7 مايو 2014 بارتفاع 600 مليار دولار عن مستواها نهاية 2007

في متى الارتفاعات في أسواق الأسهم الخليجية؟ نستطيع القول إن نتائج الأزمة المالية أصبحت وراء أسواق الأسهم الخليجية واقتصاداتها، حيث الارتفاعات المتتالية منذ 2012 وسجلت معظمها باستثناء بورصة الكويت ارتفاعات ملحوظة في قيمتها السوقية وحرارة التداول، حيث يعتبر سوق دبي المالي أكبر الرايحين منذ 2012 حيث ارتفع بنسبة 305٪ عن أدنى مستوى سجله المؤشر في 2008 مدفوعاً بارتفاعات متتالية بنسبة 19٪ و105٪ و58٪ في 2012 و2013 ومنذ بداية 2014 على التوالي. وكذلك حققت الأسواق الخليجية الأخرى ارتفاعات قوية، فقد حققت بورصة قطر أرقاماً قياسية جديدة في أداء مؤشرها وتخبط قيمتها السوقية حاجز الـ 200



**الملتقى الدولي الثاني عشر للتشغيل والصيانة**  
في البلدان العربية  
تحت شعار «الصيانة نحو العالمية»  
18 - 20 مايو 2014، ملتقى أتلانتس، دبي - الإمارات العربية المتحدة

12th INTERNATIONAL OPERATIONS & MAINTENANCE CONFERENCE IN THE ARAB COUNTRIES

**بادر بالتسجيل**  
**REGISTER NOW**  
**18 - 20 MAY 2014**  
**ATLANTIS DUBAI | UAE**

جائزة الحريري العربية  
للتفصيل والصيانة

بادر بالتسجيل  
لتواصل مع الخبراء

40 ورقة عمل - 22 ورشة عمل - 3 زيارات ميدانية  
40 PAPERS - 22 WORKSHOPS - 3 FIELD TRIPS

حلقات النقاش  
التجربة الإقليمية - بلدية دبي - الإمارات العربية المتحدة  
Regional experience: Municipality of Dubai - UAE  
التجربة الدولية السنغافورية في الصيانة  
International experience in Maintenance: SINGAPORE

BEIRUT Tel. +961 1 82 14 21 • Fax. +961 1 82 14 82 RYADH Tel. +966 11 460 23 32 • Fax. +966 11 460 23 16

شركة أومانتك

شركة أومانتك

شركة أومانتك

[www.omaintec.com](http://www.omaintec.com) • [omaintec@exicon-specialist.com](mailto:omaintec@exicon-specialist.com)